

لا يتحصلون على مرتباتهم ولا يملكون شهادت في الأجر إلى أن اتصلوا بي ككنايب.

سيدي الوزير،

هناك كلام قيل هنا في اللجنة البرلمانية لجنة الأمن والدفاع جاء ناس من منظوريك وقالوا كلاما خطيرا جدا، أمي يتحدث عن كلام لطيف "يضربوله زريقة" في صدره، أعوان من منظوريك متورطين في الدعارة، أعوان من منظوريك يتحصل على مرتب عون من الداخلية أو ضابط من الداخلية لديه أرض تساوي 3 مليارات هذا الكلام مسجل في هذه اللجنة البرلمانية، أنا لا ألقى الأحكام لكن لدي ثقة أنكم ستفتحون بحثا إداريا معمقا في الموضوع لأنه لو صح ذلك ستصبح كارثة الداخلية غير قادرة على حماية الداخلية من الداخلية ما معني لدينا شقوق من الداخلية وهؤلاء من جماعة كمال اللطيف وهؤلاء من جماعة فلان هذا كلام مخيف فالداخلية التي من المفروض أن تحمينا غير قادرة على أن تحمي نفسها من الاختراقات؟ هذا أمر جلل.

بالنسبة 17 S...

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

سيد ياسين لديك الآن ثمانين دقائق في التعقيب أكثر من السؤال الذي قدمته وأكثر من الجواب الذي قدمه السيد الوزير، لا يوجد استغلال، لدينا جلسة مساءلة وليست جلسة محاسبة لسياسة الوزارة والمساءلة والتعقيب يتعلق بالسؤال الموجه ولذلك أرجوك أخذ ذلك بعين الاعتبار.

السيد ياسين العياري

سيدي الرئيس، أنا تقريبا أتممت لكن ليست لديك رقابة علي.

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

ليس لديك الحق لتكمل، أسحب منك الكلمة وأرجوك أن تتوقف.

السيد ياسين العياري

هذا تعسف علي.

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

لا، لدينا جلسة مساءلة وأنا لن أقطع عنك ولكن أطلب منك أن تتكرم بالتوقف عن توجيه أسئلة لا يتضمنها لا سؤالك الأساسي ولا جواب السيد الوزير، أرجوك.

السيد ياسين العياري

سيدي الوزير، الملاحظة الأخيرة وأختم بها...

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

أرجوك ومن فضلك أستاذ أسحب منك الكلمة وأنا قد طلبت منك أن تتكرم.

السيد ياسين العياري

سيدي الرئيس، هذا تعسف والله تعسف.

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

سجله كما شئت، طلبت منك أن تحترمني وتحترم نفسك.

السيد ياسين العياري

أحترمك وأحترم السيد الوزير وأحترم نفسي وهذا غير معقول سيدي الرئيس.

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

أرجوك أن تتوقف من تلقاء نفسك.

السيد ياسين العياري

سيدي الرئيس لا، هذه وصاية على ...

طرح السؤال الشفاهي

من قبل السيدة سماح بوحوالة

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

أسحب منك الكلمة وأرجوك أن تتوقف ولن أسمح لك بالمواصلة، شكرا.

الكلمة للسيدة سماح بوحوالة.

السيدة سماح بوحوالة

شكرا سيدي الرئيس،

تحياتي،

صباح الخير،

إن شاء الله بالتوفيق في أعمالك،

أرحب كل الترحاب بالسيد وزير الداخلية وبالإطارات المحترمة المرافقة له،

أوجه إليكم في شخصكم الكريم وفي شخص الإطارات الموجودة معنا اليوم أصالة وكذلك نيابة عن كل أفراد المؤسسة الأمنية التونسية أوجه إليكم تحية إجلال وتقدير وإكبار على كل المجهودات الجبارة التي أنتم بصدد القيام بها والتي رغم صعوبة الإمكانيات ورغم التجاذبات السياسية الكبيرة ورغم حساسية الوضع الإقليمي الذي تعيشه البلاد إلا أنكم أقولها ليس في إطار إطراء أو مدح وإنما في إطار الاعتراف بالجميل لهذه المؤسسة التي أثبتت أنها مؤسسة جمهورية ولكن نحن ما زلنا ننتظر منها الكثير، صحيح الوضع الأمني في البلاد بصدد التحسن.

نحن بفضل كفاءاتنا الأمنية والإدارية الكفاءة والوطنية توصلنا إلى اجتياز مراحل دقيقة مرت بها بلادنا ولكن ما زلنا ننتظر الكثير من هذه المؤسسة لأننا على أبواب المرور إلى حقبات تاريخية ينتظر منا شعبنا الكريم أن نكون بنائين وأن نكون محايدين طبعاً في إطار العمل الأمني وأن نكون حجر أساس وضامن لمسار تنموي مستقبلي بناء.

سيدي الوزير،

توجهت إليكم بمطلب مساءلة شفاهية منذ شهر فيفري المنقضي، سأتوجه إليك بموضوع هذه المسألة ثم سأنتظر منك الجواب لو تفضل وكذلك لدي تعقيب.

موضوع المساءلة هو أسباب ومبررات تعمد وزارة الداخلية إهمال الوضع الأمني والسياسي لمعتمدية المكنين التي أنحدر منها هي معتمديتي الأم والتي انتخبت علما في إطار انتخابات 2014 والتي تنتهي إلى جهة المنستير التي أمثلها ككل.

نتوجه إليكم بالاستفسار حول الأسباب التي دعتمكم إلى إبقاء وزارتمكم لمعتمدية المكنين بحالة فراغ وظيفي بدون تعيين معتمد منذ مدة فاقت مبدئيا 7 أشهر لأن المعتمد السابق تمت إقالته خلال شهر أكتوبر في حين أننا توصلنا إلى تعيين معتمد خلال نهاية شهر

ماي وبداية شهر جوان، كل هذه المدة تعتبر حالة فراغ وظيفي وذلك نتج عنه انعدام وجود أي تنسيق للعمل الأمني والسياسي والإداري بين كافة الفاعلين في ذلك الشأن من ناحية وبين أجهزة الدولة ومؤسساتها المركزية والجهوية من ناحية أخرى، ذلك الأمر أصبح مشكلا للخطر على حياة الأمن والأفراد والجمعيات والأحزاب والمؤسسات الفاعلة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا سيما ونحن على مشارف سنة انتخابية وتظاهرات ثقافية ورياضية وتعليمية ومناظرات وامتحانات وطنية تستوجب تغطية أمنية هامة وناجعة.

كذلك سيدي الوزير نحن نستفسر في النقطة الثانية عن سبب تعمد الوزارة إهمال منطقة ومراكز الأمن العمومي والمرور والحرس الوطني بالمكثين بعدم دعمها بالإمكانيات البشرية واللوجيستية اللازمة لتأمين تغطية أمنية شاملة تراوح بين العمل الوقائي والردعي لحفظ الأمن العام لمعتمدية المكثين بكافة ضواحيها ومناطقها الريفية والبلدية والتي تشمل سيدي الوزير 7 بلديات بما فيها المكثين، سيدي بنور، شراخيل، منزل فارسي، عميرة الفحول، عميرة التوازر، عميرة الحجاج، وذلك رغم طلباتنا المتكررة والموجهة لجنابكم من خلال الجلسات واللقاءات المجرأة مع إدارات الوزارة جهوية ومركزيا ومشكورا سيادتكم على استقبالي الاستقبال اللائق والمحترم جدا ولكني انتظرت منكم تفاعلا إيجابيا على الفور للأسف بقينا نترقب هذا الدعم وإلى حد الساعة لم نتوصل به.

النقطة الثالثة، تتعلق بالتساؤل عن منهجية وزارة الداخلية في العمل الوقائي المستوجب لمكافحة الإرهاب بكامل أرجاء ولاية المنستير وخاصة في علاقة بمراقبة عمل الجمعيات وطرق تمويلها وهذا هام وهام جدا بالتنسيق مع مصالح رئاسة الحكومة، وشكرا سيدي الوزير.

إجابة السيد وزير الداخلية

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة لمعالي السيد الوزير.

السيد وزير الداخلية

شكرا للسيدة النائبة المحترمة السيدة سماح بوحوالة.

سأتفاعل معك في الثلاث نقاط التي وردت في تساؤلكم، بالنسبة للسؤال الأول المتعلق بشغور خطة المعتمد في معتمدية المكثين نعرف بأن إجراء حركة في سلك المعتمدين تبدو ظاهريا سهلة ولكن على المستوى التطبيقي تخضع إلى عدة إجراءات على الأقل هناك إجراءات دنيا لا بد أن تتوفر في المعتمد المرشح كذلك أعطينا الأولوية لسد الشغورات وأحيانا من بين الصعوبات التي وجدناها أحيانا نفتح أو نرشح بعض الإطارات في بعض المناطق وسرعان قبل أن نعلن عنها نجد بأن هناك تراجعاً وذلك التراجع يؤثر على كل السلسلة ويجعلك تعيد البرنامج من جديد إلى غير ذلك باعتبار أنه لا نستطيع أن نفرّد كل معتمدية على حدة رغم طول أحيانا الفترة.

في النهاية يوم 23 ماي كما تفضلت سيادتكم وقع تعيين المعتمد الجديد وبأشهر مهامه الفعلية يوم 27 على رأس معتمدية المكثين ونعرف بأنها معتمدية هامة فيها حركية اقتصادية، اجتماعية، سياسية إلى غير ذلك وتتطلب بالفعل وجود مسؤول محلي لإدارة الشأن العام بها والحمد لله على الأقل باشر وانطلق في مهامه.

في خصوص النقطة الثانية التي فيها القليل من التحامل وتعمد الوزارة نحن لا نتعمد هي كلها إمكانيات وأنتم سيد العارفين كل

شيء يمر على أنظاركم المصادقة على ميزانية كل الوزارات تمر أمامكم وبالتالي نتعمد إلى الإهمال بسبب قلة الإمكانيات المادية والبشرية لا أعتقد بأن هذا من خصالنا ولا من سياسة الوزارة، كل ما في الأمر أننا نشير بأن وحدتنا الأمنية من أمن وطني وحرس وطني الراجعة بالنظر إلى إقليم المنستير تعمل على بذل كافة مجهوداتها للقيام بالمهام الموكولة إليها في مختلف المجالات سواء فيما يتعلق أهم شيء أعتقد أنه التوقي والتصدي لمختلف الظواهر الإرهابية والإجرامية أو فيما يتعلق بإيقاف المفتش عنهم وحماية الأشخاص والممتلكات العامة والخاصة.

أريد أن أشير بأن وحدات الحرس الوطني الراجعة بالنظر إلى إقليم المنستير كانت خلال الثلاثية الأولى من سنة 2019 قد تمكنت من إلقاء القبض على 549 مفتش عنهم وحجز كميات كبيرة سواء من الخمر أو من المشروبات الكحولية وإيقاف العديد ممن يتاجر بالقطع المخدرة إلى غير ذلك إضافة إلى إمطة اللثام عن عديد الشبكات المختصة في سرقة المواشي وهناك عديد الشكايات تقدمتم بها في مدينة المكثين وتم إحباط عديد عمليات السرقة في قطاع المواشي.

فيما يتعلق بمصالح الإدارة العامة للأمن الوطني أو إقليم الأمن الوطني بالمنستير وبالتحديد في مدينة المكثين وبالتنسيق كالعادة مع النيابة العمومية تم إيقاف 25 عنصرا متطرفا سنة 2018 و22 عنصرا خلال سنة 2019 وإحالتهم جميعا على القطب القضائي لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

بخصوص الدعم البشري وهذا مطلب ملح لكل الأقاليم بكل الولايات الدعم البشري واللوجيستي للوحدات الأمنية مرجع نظر إقليم الأمن الوطني والحرس الوطني بالمنستير يتم العمل قدر الإمكان على دعم جاهزية وحدتنا، مع الإشارة أنه تم خلال سنة 2018 تعزيز إقليم المنستير بالنسبة للشرطة والحرس بـ 36 عوناً وتقولون بأن هذا غير كافي لكن الشيء الذي من الممكن أن أعد به بأنه سيتم ضخ الأعدان الذين سيتخرجون في جانفي 2020 بما فيها ولاية المنستير سيكون لها كبقية الولايات نصيب في تخرج هذه الدفعة من أعوان الأمن الوطني والحرس الوطني إن شاء الله في مطلع سنة 2020.

فيما يتعلق بالنقطة الثالثة من سؤالكم حول منهجية الوزارة في العمل الوقائي لمكافحة الإرهاب، أريد أن أبين بأن المصالح الأمنية تقوم بمجهودات جبارة في هذا المجال وفق مخططات محكمة تدرج في إطار استراتيجية وزارة الداخلية للتوقي من الإرهاب هذه الاستراتيجية تتضمن 100 إجراء وتعمد أساسا على التوقي ومقاومة كل أشكال التطرف واستقطاب الشباب وخاصة بث الفكر التكفيري والتطرف الديني باستغلال المساجد، باستغلال الانترنت والجمعيات المشبوهة.

كذلك في الجزء الثاني من السؤال الثالث حول مراقبة عمل الجمعيات وطرق تمويلها، هناك فعلا كما أشرت تنسيق جدي بين هيكل الوزارة ومختلف الهيكل الأخرى ذات العلاقة مثل مصالح رئاسة الحكومة واللجنة التونسية للتحاليل المالية التابعة للبنك المركزي علاوة على اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب وبالفعل تم تجميد أرصدة وحسابات العديد من الأشخاص للاشتباه في علاقتهم بتمويل الإرهاب، وشكرا.